اهتمام إعلامي عربي ودولي بزيارة فخامة رئيس الجمهورية إلى مصر

القمة اليمنية المصرية بحثت العلاقات الثنائية والتطورات العربية الراهنة

التطورات في فلسطين والعراق ولبنان ومنطقة الخليج والقرن الأفريقي تناولتها محادثات الرئيسين

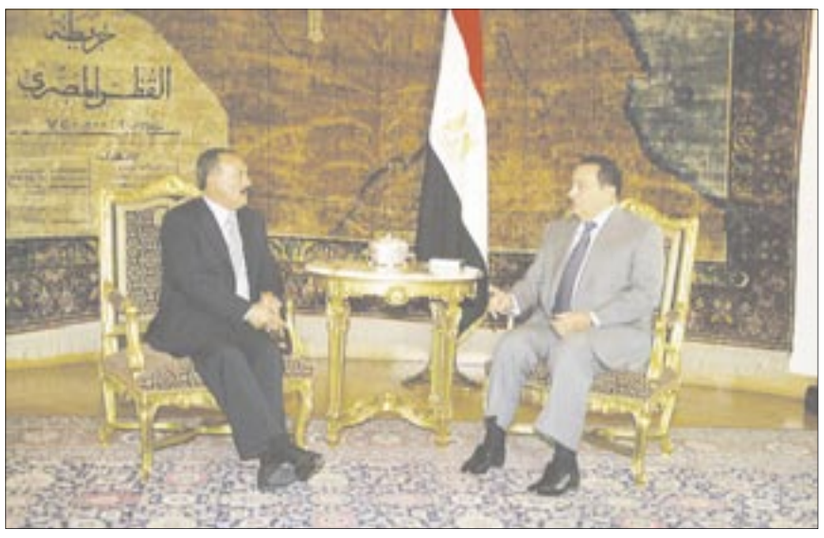

□ عواصم / سبأ :

اهتمت وسائل الإعلام العربية والدولية بالزيارة التي يقوم بها فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حاليا لجمهورية مصر العربية الشقيقة.

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) تابعت أصداء الزيارة واعدت التقرير التالي:

أبـرزت وسائل الإعـلام العربية والدولية أهمية زيارة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للقاهرة ولقائه بفخامة الرئيس محمد حسني مبارك مشيرة إلى أن المباحثات تناولت الملفات العربية المهمة وفي مقدمتها التطورات في الأراضي الفلسطينية والعراق ولبنان ودارفور والصومال.

وفي هذا السياق أشارت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية إلى أن القمة اليمنية المصرية بحثت التطورات العربية الراهنة والعلاقات الثنائية.

المباحثات تناولت دعم العلاقات الثنائية بين اليمن ومصرَ في مختلف المجالات

إذاعة صوت العرب :

اللوزي يؤكد أنّ القمة لها أهمية خاصة

من جانبها قالت إذاعة صوت العرب" أن الرئيس حسني مبارك عقد جلسة مباحثات مهمة مع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح مساء أمس الأربعاء بمقر رئاسة الجمهورية بالقاهرة وتناولت المباحثات آخر تطورات الأوضاع على الساحة العربية خاصة التطورات الراهنة في فلسطين والعراق ولبنان ومنطقة الخليج وكذلك تطورات أزمة دارفور والوضع في الصومال، كما تناولت المباحثات العلاقات الثنائية بين مصر واليمن ووسائل دعمها في المجالات كافة.

وأجرت إذاعة صوت العرب مقابلة مع الأخ حسن اللوزي وزير الإعلام أكد فيها أن هذه القمة لها أهمية خاصة حيث أنها تأتي في وقت يحتاج فيه الوطن العربي إلى لقاءات بين القادة العرب لتقييم مجريات الأحداث التي تحيط بالأمة العربية.

قناة النيل للأخبار :

قمة يمنية مصرية

وأبرزت قناة النيل للأخبار خبر القمة اليمنية المصرية مشيرة إلى أنها تركزت حول آخر تطورات الأوضاع والمستجدات على الساحة العربية خاصة التطورات الراهنة في الأراضي الفلسطينية والعراق ولبنان وكذلك تطورات وأزمة دار فور والوضع في الصومال والعلاقات الثنائية بين البلدين،كما تناولت المباحثات سبل دعم العلاقات الثنائية بين مصر واليمن في مختلف المجالات وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدين.

وكالتا الأنباء السورية والأردنية :

الرئيسان : اليمني والمصري بحثا تطورات الأوضاع في المنطقة

وأوضحت وكالتا الأنباء السورية والأردنية بأن الرئيسين علي عبد الله صالح وحسني مبارك بحثا في القاهرة مساء أمس الأربعاء آخر تطورات الأوضاع والمستجدات في المنطقة خاصة في الأراضي الفلسطينية والعراق، كما بحثا سبل تعزيز العلاقات الثنائية.

وكالة الأنباء الكويتية :

زيارة الرئيس اليمني تأتي ضمن زيارات عدد من القيادات العربية لمصر

أما وكالة الأنباء الكويتية فبينت بأن زيارة الرئيس علي عبدالله صالح إلى مصر تأتي في سلسلة زيارات عدد من القيادات العربية لمصر هذا الأسبوع شملت العاهل الأردني عبدالله الثاني والرئيس الفلسطيني محمود عباس وخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

هذا وتناولت خبر زيارة الأخ الرئيس لمصر كل من وكالة أنباء البحرين ووكالة الأنباء القطرية ووكالة أنباء الصين الجديدة ووكالة أنباء الإمارات ووكالة الأنباء الألمانية.

شارك بورشة التقييم السنوي للإستراتيجية الوطنية والبرنامج الاستثماري لقطاع المياه

رئيس الوزراء يؤكد : الحكومة تعمل على إيجاد الحلول العاجلة والاستراتيجية لمشكلة المياه

تطوير إدارة قطاع المياه وترشيد استخدام الموارد المائية يأتيان في مقدمة التحديات التنموية

□ صنعاء / سبأ:

أكد الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة تولي قضية المياه وإدارتها عناية خاصة.

وقال " إن الحكومة تعمل على أيجاد الحلول العاجلة والإستراتيجية لمشكلة المياه في المناطق التي تعاني أزمات حادة جراء شحتها بما في ذلك التفكير الجاد بإمكانية تحلية مياه البحر لمعالجة هذه المشكلة" .

وأضاف الدكتور علي مجور خلال مشاركته في ورشة العمل الخاصة للتقييم السنوي المشترك الثاني للإستراتيجية الوطنية والبرنامج الاستثماري لقطاع المياه 2006م المنعقدة أمس بصنعاء، أضاف": أن تطوير إدارة قطاع المياه وترشيد استخدام الموارد المائية يأتي في مقدمة التحديات التنموية التي تواجهها بلادنا خلال المرحلتين الراهنة والمقبلة" .

منوها بالاهتمام البالغ للقيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ الرئيس على عبد الله صالح رئيس الجمهورية بهذا القطاع وحرص فخامته على تعزيز الإجراءات والتدابير الكفيلة بتنظيم وترشيد استخدام الموارد المائية للأغراض المختلفة .

وتناول رئيس الوزراء الجهود الحكومية المبذولة على صعيد تعزيز البناء المؤسسي والتشريعي لإدارة قطاع المياه بما في ذلك تنفيذ الإستراتيجية الوطنية بصورة مشتركة مع جميع الأطراف ذات العلاقة والمانحين .. مؤكدا أن هذا التقييم السنوي للإستراتيجية يؤكد حرص الحكومة على تطوير هذا القطاع ومعالجة الاختلالات وتصحيح مسارات التنفيذ وفق أسس منهجية ورؤية واضحة الأهداف .. لافتا إلى ضرورة تكاتف وتكامل جهود جميع الجهات على المستويين الرسمي والشعبي للتصدي لأعمال الهدر والاستنزاف العشوائي والاستخدام غير المنظم للمياه والتي أدت إلى انخفاض المخزون المائي في العديد من الأحواض المائية وإلى تفاقم مشكلة المياه في العديد من المناطق خلال العقود الثلاثة الماضية.

وثمن رئيس الوزراء الدعم المادي والفني المستمر للمانحين لقطاع المياه في بلادنا .. معرباً عن تقديره لكل الجهود المبذولة في عملية تقييم الإستراتيجية، مؤكدا ان الحكومة ستتعامل مع مخرجات هذه الورشة بكل جدية واهتمام .

وكان وزير المياه والبيئة المهندس عبد الرحمن فضل الأرياني قد ألقى كلمة أشار فيها إلى أن الاهتمام المتزايد بقضايا المياه إنما يدل على تزايد الوعي الشعبي والرسمي بهذا المورد الهام الذي يعتبر اليمن الآن من اقل البلدان كفاءة في استخدامه بعد أن كانت من البلدان التي بنت حضارة أصيلة وموغلة في القدم معتمدة على الإدارة الحكيمة والمستدامة للمياه.

واكد أهمية استخدام الطرق الوسائل العلمية الثابت نجاحها في رفع كفاءة الاستفادة من المياه ووقف الهدر الهائل للمياه وعبث قلة من الناس في مصادر الأجيال القادمة التي منحنا الله إياها في باطن الأرض خلال عصور قديمة ..مشيراً إلى أن المراجعة المشتركة السنوية التي استمرت أكثر من شهرين من العمل الجماعي تعتبر أداة علمية لتحديد تقدمنا في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية والبرنامج الاستثماري لقطاع المياه منوهاً بأهمية المراجعة والتقييم السنوي في تبيين أوجه القصور وأوجه التقدم في القطاعات الفرعية (مياه الحضر،مياه الريف،ومياه الري،والموارد المائية ،والبيئة) وشدد وزير المياه والبيئة على ضرورة استخدام الطرق العلمية الثابت نجاحها وتجنب العشوائية والارتجال وتغليب المصالح العامة في اختيار أفضلها واجداها مع ما يتناسب مع واقعنا الجغرافي والمناخي والاقتصادي المحدد،و متابعة النتائج والتوصيات التي خرجت عنها الورشة وتنفيذها بصورة فعالة ومنظمة لمواجهة أزمة المياه.

من جانبه أشار وزير الزراعة والري الدكتور منصور الحوشبي أن الزراعة ليست قطاعاً اقتصادياً فقط ولكنها أسلوب حياه لها وظائف اقتصادية واجتماعية وبيئية وسيظل هذا القطاع يحتل أهمية كبيرة في الاقتصاد اليمني وذلك لأسباب عديدة منها مساهمته بحوالي 16 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي،إضافة إلى مساهمته في القطاعات الاقتصادية الأخرى وارتباط حوالي 75 بالمائة من سكان الريف بهذا القطاع الذي يشغل أكثر من نصف القوى العاملة في البلاد.

وقال إن القطاع الزراعي باليمن يساهم بالإضافة إلى ذلك في توفير جزء كبير من احتياجات السكان الغذائية في ظل نمو سكاني مرتفع يصل لحوالي 3 بالمائة سنوياً كما انه المسئول المباشر في الحفاظ على البيئة وخلق التوازن البيئي الطبيعي وزيادة المساحة الخضراء وحماية التربة وصيانة الموارد المائية وتخفيف الفقر.

وأضاف الحوشبي " على الرغم من أهمية القطاع الزراعي إلا انه يعاني من مشكلة أخرى وهي استهلاكه حوالي 90 بالمائة من إجمالي استخدامات المياه وهذه النسبة العالية من الاستخدامات لا تمثل الاستهلاك الحقيقي للمحاصيل الزراعية وإنما يرجع ذلك الى استخدام طرق الري التقليدية الشائعة والتي تسبب إهدار المياه نتيجة ضعف كفاءتها" .

وأكد أن القضية المائية أصبحت اليوم هماً مشتركاً أمام سكان العالم فرضت نفسها على أجندة المنظمات الدولية والإقليمية وعلى الدول والحكومات وتتقاسم كل المجتمعات مظاهر الأزمة المائية بدرجات متفاوتة وبصورة مختلفة ..لافتا إلى أهمية استخدام منظومة الري الحديث واستغلال التكنولوجيا والتقدم العلمي في تنمية المصادر المائية وتطوير مصادر جديدة.

ونبه إلى أن إمكانية تلاشي ونضوب الأحواض المائية الجوفية مسألة ملموسة في الواقع اليمني .. مشيرا إلى جفاف بعض العيون والينابيع وانخفاض مناسيب المياه الجوفية في العديد من الأحواض المائية وذلك نتيجة الأسباب الطبيعية وتغير المناخ وبفعل الإنسان منها الحفر العشوائي والري التقليدي.

وزير المياه والبيئة :سنتعامل مع مخرجات هذه الورشة بكل جدية واهتمام

وقال " انطلاقا من مسئولية وزارة الزراعة والري وتنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية و ما تم الاتفاق عليه في الإستراتيجية الوطنية عملت وزارة الزراعة على التوسع ي إدخال أنظمة الري الحديث ونقل المياه وتوزيعها وتقديمها للمزارعين بأسعار مدعومة إضافة إلى تشييد السدود والحواجز المائية وأنظمة حصاد المياه لأغراض الري الزراعي.

داعا القطاعات المؤثرة في استخدام الموارد المائية وفي المقدمة القطاع الزراعي إلى ترشيد استخدام المياه وإحلال أساليب الري الحديثة المدعومة من الحكومة كبديل للأساليب التقليدية .. مبرراً أهمية التركيز على البرامج التوعوية في أوساط المزارعين لتحقيق توجهات الإدارة الرشيدة لقطاع المياه والحفاظ على هذا المورد الحياتي الهام المرتبط بمستقبل الأجيال.

وثمن رئيس الوزراء الدعم المادي والفني المستمر للمانحين لقطاع المياه في بلادنا .. معرباً عن تقديره لكل الجهود المبذولة في عملية تقييم الإستراتيجية، مؤكدا ان الحكومة ستتعامل مع مخرجات هذه الورشة بكل جدية واهتمام .

وكان وزير المياه والبيئة المهندس عبد الرحمن فضل الأرياني قد ألقى كلمة أشار فيها إلى أن الاهتمام المتزايد بقضايا المياه إنما يدل على تزايد الوعي الشعبي والرسمي بهذا المورد الهام الذي يعتبر اليمن الآن من اقل البلدان كفاءة في استخدامه بعد أن كانت من البلدان التي بنت حضارة أصيلة وموغلة في القدم معتمدة على الإدارة الحكيمة والمستدامة للمياه.

واكد أهمية استخدام الطرق الوسائل العلمية الثابت نجاحها في رفع كفاءة الاستفادة من المياه ووقف الهدر الهائل للمياه وعبث قلة من الناس في مصادر الأجيال القادمة التي منحنا الله إياها في باطن الأرض خلال عصور قديمة ..مشيراً إلى أن المراجعة المشتركة السنوية التي استمرت أكثر من شهرين من العمل الجماعي تعتبر أداة علمية لتحديد تقدمنا في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية والبرنامج الاستثماري لقطاع المياه منوهاً بأهمية المراجعة والتقييم السنوي في تبيين أوجه القصور وأوجه التقدم في القطاعات الفرعية (مياه الحضر،مياه الريف،ومياه الري،والموارد المائية ،والبيئة) وشدد وزير المياه والبيئة على ضرورة استخدام الطرق العلمية الثابت نجاحها وتجنب العشوائية والارتجال وتغليب المصالح العامة في اختيار أفضلها واجداها مع ما يتناسب مع واقعنا الجغرافي والمناخي والاقتصادي المحدد،و متابعة النتائج والتوصيات التي خرجت عنها الورشة وتنفيذها بصورة فعالة ومنظمة لمواجهة أزمة المياه.

من جانبه أشار وزير الزراعة والري الدكتور منصور الحوشبي أن

أعدها خبراء اقتصاد من مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية في بولندا

دراسة دولية حديثة تؤكد أهمية استحداث إطار مؤسسي يمني خليجي للاضطلاع بمهام الاندماج

□ صنعاء / سبأ:

أكدت دراسة دولية حديثة أهمية استحداث إطار مؤسسي بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي يضطلع بمهام التعامل مع ملف الاندماج السياسي والاقتصادي المنشود بحلول العام 2015م.

وأشارت الدراسة التي أعدها خبراء اقتصاد من مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية ببولندا الى ضرورة تشكيل لجنتين سياسية وبرلمانية وفريق فني ولجنة من الخبراء الاقتصاديين ضمن قوام الإطار المؤسسي الذي سيضطلع بمهام الإشراف على تنفيذ مقررات ملف الاندماج بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي في إطار سقف زمني لا يتجاوز العام 2015م.

واعتبرت الدراسة التي حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منها أن تزامن مساري التكامل الاقتصادي بين اليمن ودول مجلس التعاون مع انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية سيسهل والى حد كبير من عملية الاندماج .. مشددة على أهمية الاتفاق المشترك على الترتيبات المؤسسية لإدارة عملية التكامل الاقتصادي اليمني – الخليجي و حول خارطة الطريق السليمة لتحقيق الاندماج الناجح بين اليمن ودول مجلس التعاون قالت الدراسة "إن خارطة الطريق السليمة لتحقيق غاية الاندماج الاقتصادي لليمن في الاقتصاديات الخليجية ترتكز على ثلاثة مسارات بدءًا بالمسار التمويلي والذي قطعت الشراكة اليمنية – الخليجية خطوات ملموسة في تحقيق أهدافه من خلال قصة النجاح التى توجت جهود التنسيق المشترك لعقد مؤتمر لندن للمانحين في منتصف نوفمبر المنصرم وما ترتب عن هذا النجاح من حصول اليمن على سقف تعهدات تمويلية بلغت خمسة مليارات دولار باستيفاء تمويلات إضافية للسقف المعلن خلال المؤتمر والبالغ " 4.7 مليارات دولار".. فيما يتمثل المسار الثاني "بالاستثمارات المشتركة" حيث شددت الدراسة على ضرورة أن تسهم الإصلاحات الاقتصادية اليمنية في توفير بيئة استثمارية ملائمة وجاذبة، و الحد من تداخل اختصاصات المؤسسات الحكومية اليمنية " الهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني " – وهو ما تم مؤخرا بدمج المؤسستين " وتشكيل هيئة عليا للاستثمار برئاسة رئيس الوزراء اليمني – وزيادة مساحة اتخاذ القرار من قبل المستثمرين من قبيل تمكينهم من اختيار وتحديد مواقع الاستثمار و التقليل من تشويه الاقتصاد الوطني أثناء جذب ألرأسمال الأجنبي بالانتقال من الإعفاءات الضريبية إلى المنح الاستثمارية القائمة ودعوة المستثمرين الخليجيين للمساهمة في تقييم التحسن في مناخ الاستثمار كوسيلة لرصد ومتابعة التقدم المحقق في تنفيذ معايير الانضمام اليمني لدول مجلس التعاون الخليجي.

أما ما يتعلق بالمسار الثالث فقد شددت الدراسة على أهمية تدفق المساعدات الخليجية إلى اليمن وبحيث توظف هذه المساعدات في تنفيذ الأولويات التنموية المحددة في الخطة الخمسية الثالثة.

كما نوهت إلى ضرورة منح اليمن حصة من العمالة الوافدة إلى الأسواق الخليجية وفق اتفاق ترعاه الإرادة السياسية اليمنية والخليجية.

من جهته أكـد الدكتور محمد الحاوري وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية أن ثمة ارادة سياسية يمنية – خليجية لتحقيق غاية الاندماج وهو ما سيكرس العديد من العوامل المساعدة لتذليل الصعاب امام العقبات التي لاتزال تواجه التكامل الاقتصادي بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي .. مشيرا إلى ضرورة التفاهم على ازالة العقبات التي لاتزال تحول دون تدفق العمالة اليمنية إلى الأسواق الخليجية وفق منهجية تأهيل ترتكز على توفير العمالة اليمنية المؤهلة للعمل في هذه الأسواق .

واعتبر الدكتور الحاوري أن مضي اليمن في تطبيق نهج الإصلاحات يعتبر تأكيدا على جدية التوجهات الهادفة إلى تذليل الصعاب امام التأهيل الاقتصادي لليمن لتواكب الاقتصاديات الخليجية.. مشيرا إلى أن السنوات القادمة ستتطلب من اليمن –بالضرورة – تعميق الإصلاحات الاقتصادية لتشمل الجوانب السياسة والمالية وإصلاح القطاع المصرفي وتوفير بيئة استثمارية مواتية وتعزيز الإصلاحات المؤسسية والإدارية من خلال إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة ورفع كفاءة الموظف وتحسين الخدمات العامة، وشمول برامج تحديث الخدمة المدنية مختلف جوانب وأبعاد الإدارة والوظيفة العامة وتحقيق الحكم الجيد والإدارة الرشيدة إضافة إلى تفعيل الحكم الجيد والإدارة الرشيدة كون ذلك يمثل أساسا لجذب الاستثمارات الخارجية وتوظيف رؤوس الأموال الوطنية من خلال تعزيز الإصلاحات والمشاركة السياسية ودعم الحقوق والحريات ومكافحة الفساد وترسيخ سيادة القانون والقضاء وكذا تطوير وتوسيع آفاق التعاون و الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وبين الحكومة و منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة " .

من جانبه قدم الأخ منصور البشيري مدير عام الدراسات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي قراءة تفصيلية للوضع الراهن المتعلق بمؤشرات العلاقات التجارية والاستثمارية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي وكذا ما يخص أهم التحولات في مسيرة العلاقات اليمنية – الخليجية والوضع الراهن للتبادل التجاري اليمني – الخليجي والمحددات اللازمة لتدعيم فرص التجارة البينية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي والمحددات اللازمة لتهيئة مناخ استثماري ملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى اليمن .

من جهته اكد الدكتور عبد الرحمن احمد الخطيب أستاذ علم الاقتصاد بجامعة صنعاء أن معيار النجاح أو الإخفاق في تحقيق مشروع الاندماج بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي يظل رهينا بمدي قناعة كلا الطرفين بأهمية تحقيق هذا الاندماج كاستحقاق تفرضه المصالح المشتركة والتوجه صوب انتهاج خارطة طريق محددة المعالم والمعايير تفضي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي.. مشيرا إلى أهمية بلورة رؤية مشتركة حول كيفية الإدارة المؤسسية للتكامل الاقتصادي.

حمود النجار مدير عام مكتب التنسيق والاتصال مع منظمة التجارة العالمية من جانبه استعرض طبيعة التطورات الخاصة بالمفاوضات اليمنية مع منظمات التجارة العالمية .. مؤكدا أن انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية سيسهل من عملية الاندماج مع دول مجلس التعاون الخليجي وسيمكن اليمن من احتلال مركز اقتصادي أفضل .. مشيرا إلى ما قطعته اليمن من أشواط في منهجية تحرير التجارة الخارجية واعتماد سياسة السوق المفتوح .

من ناحيته أكد الدكتور علي عبد الرزاق كبير الاقتصاديين بمكتب البنك الدولي بصنعاء أهمية خلق إدارة مؤسسية تضطلع بمهام الإشراف على تنفيذ مقررات التكامل الاقتصادي بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي.